

## محافظ الجوف يهدد بنقل مقر المحافظة

بها دفعت بالعديد من أبناء المحافظة الى قطع الطريق والحيلولة دون دخوله المحافظة الامر الذي اتخذه ذريعة لإغلاق المكاتب التنفيذية في المحافظة وإصدار توجيهاته من العاصمة صنعاء، وبينت المصادر أن فساد صفقة المولدات الكهربائية كذلك عدم تعويض العناصر الذين قاموا بحماية وحراسة المنشآت الحكومية إبان الأزمة عام 2011م واحدة من الأسباب التي جعلت أبناء الجوف يقفون ضد المحافظ.

ذكرت مصادر محلية في محافظة الجوف ان القيادي الإصلاحي محافظ المحافظة أصدر تعميماً الأسبوع الماضي وجه فيه مدراء المكاتب التنفيذية بتعليق أعمالهم حتى إشعار آخر. وقالت المصادر لـ "الميثاق" أن المحافظ الذي يمارس عمله من العاصمة صنعاء، توعد بنقل مقر المحافظة الى مكان آخر وفقاً لرغبة حزبية، كما أنه سيغلق كل المكاتب التنفيذية بعد أن عمم اليومين الماضيين بسرعة تعليق أعمال تلك المكاتب.. وأوضحت المصادر أن قضايا فساد وكذلك تنصل المحافظ عن الوفاء بالالتزامات التي تعهد

## «شميع».. خفاش الظلام..!!

بها بامتياز - هو كيل الاتهامات التي باتت الشماعة التي يعلق عليها فشله وخبثه وفساده وإفساده.. اتهام الآخرين بالوقوف خلف تلك الاعتداءات وهذه باتت «شماعة الحكومة ووزراء باسندوة» لاتهام النظام السابق بما لا يرتكبه وبما لا صلة له بأعضائه بذلك من قريب أو بعيد..

سميع ظل في مؤتمره الصحفي يهرق بما لا يعرف ووصل به الأمر هذه المرة الى توزيع الاتهامات يميناً ويساراً، فقد وصل به الأمر الى اتهام مؤتمر الحوار الوطني الذي كشف حقيقة المخربين وهو ما يتعارض مع المطالب الشعبية بذلك، ما يكشف زيف إدعائه.. واتهام السفير الأمريكي بتعطيل عمل وزارته - رداً على مكاشفة السفير الأمريكي جيرالد شتاين أن حكومة باسندوة عاجزة عن القيام بمسؤولياتها أو تحقيق رغبة واحدة من رغبات المواطن الذي أعطاها ثقته كحكومة انتقالية.. كما وصل الأمر بالوزير «شميع» الى اتهام موظفين في وزارته بالتواطؤ مع المخربين ومع عمليات التخريب لأبراج الكهرباء وهو الذي كرر هجومه بوصفه لهم بالنطحة والتمردية وما أكل السبع.. غير أن الوثائق التي تنشرها المواقع والصحف بين الحين والآخر تكشف عن تورط سميع في دعم شبكة المخربين من مارب ونهم الذين باتوا يتقاضون مكافآت بالملايين على حساب حقوق الموظفين الذين لا يزالون يعتصمون للمطالبة بحقوقهم ومرتباتهم والتي لم يصرفها سميع منذ أشهر.. وذلك بدعوى حماية أبراج الكهرباء.. ولعل سميع وعدداً من الوزراء الفاشلين بزعامه باسندوة.. يتعمدون زيادة خصومهم بعدم كشف المتورطين وراء الاعتداءات خشية افتضاحهم وأن أمراء حرب الإخوان هم من سيدفعون ثمن ذلك وهو ما كشفه إدعاء سميع بأن وزارته قدمت للداخلية كشفاً بالمتورطين لكن كما قال سميع ان الداخلية لم تسلمه الى النيابة، متهماً الداخلية بأنها متواطئة مع المخربين - أو هكذا أراد أن يقول.. سميع والذي كشف أيضاً عن شبكة مصالحه عندما أشار عن وجود توجهات لدى وزارته في شراء أبراج كهربائية متقلبة وكأنه يقول إن الضربات والاعتداءات ستستمر وإنشاء محطة كهرباء تعمل بالفحم الحجري وغيرها من الأوهام التي تعصف بذهن سميع، العاجز عن إيجاد حل لمحطة غازية لمرحلتها الأولى والثانية بإمكانها أن تغطي العجز، وتفي بالغرض الى جانب المولدات التي تم شرؤها بصفقات فساد لشركات الإخوان. ويبدو أن سميع بات منافساً كاترا حرب يريد أن ينمي شبكة مصالحه الذاتية وإيجاد صفقات لاستنزاف مقدرات وأقوات الشعب.. وبات يستخدم المأجورين وأعداء البلاد لاستنزاف الوطن والمواطن.

منذ أن دشنت مليشيات التحالف القبلي الديني «الإخوان» سلسلة الاعتداءات الانتقامية على مؤسسات الدولة في العام 2011م.. أعلن حزب «الإصلاح» الذي يتزعمه أحزاب اللقاء المشترك حربه للشعواء على المواطن حرب الكتل والماء وكل ما يمنح المواطن شحانات مواجهة المشروع الضلالي الظلامي «لإخوان اليمن».. وزاد نهم التسلسل «الإخواني» بعد التوقيع على المبادرة الخليجية وألبتها المزممة وسريان المرحلة الانتقالية لإخراج اليمن من أزماتها الهائلة التي تزداد أعياؤها وأحمالها على رداءة الوضع الإنساني والمعيشي للمواطن واقفصاده المنهار.

بليغ الخطابي



وأمثاله غير كفؤ وليس لديه معرفة كافية بالأمور الفنية والهندسية - كما يعترف بذلك شخصياً - ومع ذلك يظل يهرق ويختلق القصص والإكاذيب لتبرير فشله وعجزه عن ضبط الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل الطاقة الكهربائية.. أو من كونه رجل شرطة لا يجهل أيضاً كيف يتعامل مع تلك الاعتداءات ومعرفة أسباب تناميها وإيجاد مبررات منطقية لموقفه الهزل - كما بدأ ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده الأسبوع الماضي والذي هدف لاستدراك فضيحه الكبرى التي انكشفت في محاولته تمديد معاناة

انهالت لعنات الشعب وسخطه وغضبه على من تسبب في أعمال التخريب والتقطعات من المعتدين والمخربين والمأجورين، كما أسماهم سميع - واللعنات تتواصل أيضاً على مسؤولين ووزراء يكذبون.. ويكذبون.. ويكذبون.. حتى صدقوا كذباتهم وأساليب نشر إشاعاتهم.. مسؤولين لا يحترمون مناصبهم ولا مسؤولياتهم.. حولوا شرف هذه المسؤولية الى مواقف ابتزاز انتهازية فاضحة لخدمة أجندتهم الخاصة والحزبية ولمن كان لهم الفضل في صعودهم للوزارة - كما هو حال الوزير سميع - رغم أنه

وتزداد عذابات اليمينيين مع تضائل العيش الآمن وحكومة عاجزة عن تحقيق أدنى أسباب ذلك لأنها منخرطة في مشروع تفويض الدولة وإسقاطها في وحل الظلام «الإخواني»..

وبما أن الظلام والقطع والتقطع لآمال إنارة الطريق الآمن الذي لجأ اليه وانحازت اليه الإرادة الجمعية للشعب اليمني.. كانت أحد وسائل التجويع والماسي التي خلفتها ولا تزال حكومة الإخوان التي لم تتجدد مبرراً لعجزها وتنصلها عن التزاماتها وتعهداتها وفشلها الذريع في إنجاز مشروع أو إنجاح قضية ما سوى شماعة الكذب والخداع وتضليل المواطن مع التدليس السياسي لأقطاب «المشترك» وبالذات حزب الإصلاح.. ولعل ما نجحت فيه الحكومة هو إنتاج الفزاعة المنتجة لكل ألوان الخوف والرعب للمواطن اليمني الذي بات في وضع لا يحسد عليه من الخنوع والتسليم بما سيوافق.. ما يستحق حالة إنعاش وطنية لمناهضة الوضع الراكد المليء بكل موبقات الفساد والإفساد المعيق لحالات وحركات التطور الحضاري ورونو المستقبل المنشود.

## لعنات المواطنين

♦ أيام قاسية مر بها المواطن اليمني الأسابيع الماضية وما يزال نتيجة عدم قدرة وزارة الكهرباء ووزيرها «الهمام» «شميع» وكل مسؤوليها -البارعين في إنتاج وإيجاد طرق للصفقات المشبوهة والفساد المشروع في نهج «الإخوان» وتنمية شبكة المصالح الذاتية لأقطاب «الإصلاح» -عدم قدرتهم على إعادة التيار الكهربائي الذي أذاق انقطاعاته المتكرر المواطنين صنوف المعاناة والخسائر الفادحة في أجهزتهم ومقتنياتهم الإلكترونية التي فقدوها نتيجة ذلك والتي تقدر خلال الأسبوع الماضي بمليارات الريالات.. وهي خسارة تكرر يومياً ومعاناة تنسجها باستمرار قصص وأكاذيب الوزير «سميع» وهو نموذج حي لبعض وزراء حكومة العجز باسندوة..

انهالت لعنات الشعب وسخطه وغضبه على من تسبب في أعمال التخريب والتقطعات من المعتدين والمخربين والمأجورين، كما أسماهم سميع - واللعنات تتواصل أيضاً على مسؤولين ووزراء يكذبون.. ويكذبون.. ويكذبون.. حتى صدقوا كذباتهم وأساليب نشر إشاعاتهم.. مسؤولين لا يحترمون مناصبهم ولا مسؤولياتهم.. حولوا شرف هذه المسؤولية الى مواقف ابتزاز انتهازية فاضحة لخدمة أجندتهم الخاصة والحزبية ولمن كان لهم الفضل في صعودهم للوزارة - كما هو حال الوزير سميع - رغم أنه

## في عمل استفز أبناء حجة

## وزير الداخلية يدرج أسماء أولياء دم شهداء في قوائم الإرهاب



المحافظة من ضباط وجنود وتربويين ومنظمات مدنية - الرئيس هادي بسرعة التوجيه باستمرار محاكمة القتلة، منددين في ذات الوقت بقرار وزير الداخلية .

وقد ردد المتظاهرون هتافات: يا قحطان يا خسيس دم الشهداء ليس رخيص.. يا قحطان يا خسيس.. دماء الجنود ليس رخيص..

وقد صدر عن المسيرة بيان أكد فيه أبناء حجة وقوفهم الكامل مع أسر الشهداء ومطالبهم المشروعة والعدالة، مناشدين رئيس الجمهورية التوجيه باستكمال محاكمة المتهمين، معتبرين توقيف محاكمة الجناة اعتداءً صارخاً وسافراً على القضاء.. محملين من يحاولون تسييس القضية والمسؤولية الكاملة عن التذاعيات الخطيرة التي تنتج عن ذلك واعتباره مشاركاً في الجريمة. هذا وقد التقي المشاركون في المسيرة وكيل المحافظة الأول الشيخ فهد دهبوش ووكيل المحافظة الشيخ زيد عرجاش وسلموهم مطالبهم. وقد أكد دهبوش ان جميع أبناء محافظة حجة مع مطالبهم المشروعة باستمرار المحاكمة العادلة للمتهمين وليقول القضاء فيهم قوله الفصل..

## مسيرة حاشدة تطالب بمحاكمة قتلة الأدبجي وحمزة

إفادته ان القضية جنائية.. غير ان الافادة احتجرت لدى سكرتير رئيس الجمهورية منذ تاريخ 13-7-2013م الى الآن.. الامر الذي دفع أبناء حجة للضمان مع اولياء الدم ولم يجدوا أمامهم من حيلة إلا قطع طريق حجة صنعاء وحجة الجديدة قبل أكثر من اسبوع، وبعد وساطة تم إقناعهم برفع القطاع واعطوا مهلة عشرة ايام لإخراج التوجيه من الرئاسة باستمرار محاكمة القتلة.. وقد قاربت المهلة على النفاذ. وفي عمل استفزازي آخر لأبناء حجة كافة واولياء دم الشهداء، خاصة قام وزير الداخلية بإدراج أسماء اولياء دم الشهداء ضمن قوائم المطلوبين بتهم الإرهاب.. هذا وطالب المتظاهرون -والذين يمثلون كل أبناء

«الميثاق» - صادق شلبي خرج عشرات الآلاف من أبناء محافظة حجة الخميس في مسيرة تضامنية طافت شوارع المدينة تضامناً مع أسر شهداء الوطن والواجب ومنهم: العقيد حمود الأدبجي مدير أمن مديرية حجة سابقاً والإستاذ علي محمد حمزة مدير التربية بمديرية عيسى والمساعد حمود القراباني والجندي محمد ابو عريخ والذين تم اغتيالهم في مارس 2011م من قبل عصابة مسلحة غيلة وغدراً عمداً وأعدوياً وقطعاً ومع سبق الإصرار والترصد وقد تم القبض على المتهمين في موقع الجريمة وتحريض الأسلحة.. وبعد أن استكملت النيابة اجراءاتها حول القضية أحوالها بدورها الى المحكمة.. الا انه وبعد اجراء ثلاثين جلسة في محكمة حجة الجزائية قامت اطراف حزبية بالتفجير على رئيس الجمهورية وزعمت ان القضية سياسية 100 %، وقد قام الرئيس بتوجيه النائب العام بإيقاف المحاكمة حتى صدور قانون المصالحة والعدالة كونها سياسية.. وعلى أثر ذلك قام اولياء دم الشهداء بعدة وقفات احتجاجية وتضامناً أبناء حجة معهم وتوج ذلك بمقابلتهم للأخ رئيس الجمهورية الذي وجه النائب العام بالافادة عن القضية وقد رد النائب العام في



## رفض شعبي للأحكام الجزائية في قضية «مذبحة ميدان السبعين» مراقبون يطالبون بتحقيق دولي محايد

أثار قرار المحكمة الابتدائية الجزائرية المتخصصة بأمانة العاصمة في شأن قضية جريمة ميدان السبعين الراهية التي وقعت منتصف العام الماضي وادت الى استشهاد 86 جندياً وجرح 171 من الضباط والجنود - أثار استياءً شعبياً واسعاً قوبل بالرفض خاصة من أهالي وأسر الضحايا باعتبار العقوبة التي قضت بها المحكمة ضد خلية السبعين الراهية لا ترقى الى حجم الجريمة وبشاعة مرتكبيها ومن يقف وراءهم، إضافة الى كونه مؤشراً خطيراً لأحكام مقبلة ستصدر ضد اراهيين أقصاهما السجن لمدة عشر سنوات وأدانها لمدة عام.

ورأى مراقبون الحكم القاضي بحبس خمسة من عناصر تنظيم القاعدة أدنوا في جريمة ميدان السبعين من (2-10) سنوات والاكتفاء بمدة الحبس التي قضاهم ثلثة من المدانين وتبرئة ثلاثة آخرين واستمراراً صريحاً بدماء، مئات الضباط والجنود. مؤكداً لـ «الميثاق» بأن هذه العقوبات (المخففة) بحسب وصفهم ضد عناصر اراهية تضع حداً لشكوك ومخاوف جهات داخلية وخارجية حول نزاهة القضاء اليمني وقدرته على التعامل بحيادية مع المخططات والجرائم الراهية. وأشار المراقبون الى أن الإجراءات التي نفذها القضاء، وصولاً الى حكمه الأخير في شأن مجزرة السبعين يعزز من قناعة المجتمع الدولي بضرورة التحرك الفاعل والسريع استجابة لمطالب متكررة بضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية ومثول المدانين أمام المحكمة الدولية. وكانت قضت المحكمة الابتدائية الجزائرية المتخصصة بأمانة العاصمة الاربعة بالحبس من (2-10) سنوات لخمس من عناصر تنظيم القاعدة «الراهي» أدنوا في واقعة التفجير الانتحاري الراهي بساحة العرض في ميدان السبعين والتي راح ضحيتها 86 جندياً وتسببت في إصابة 171 من الضباط والجنود. وقضى الحكم الذي أصدرته المحكمة في جلستها برئاسة رئيس المحكمة القاضي هلال حامد محفل، بحبس مياد محمود عقلمن (عشر سنوات)، وماجد حزام ناجي القليسي (عشر سنوات)، وهشام صادق